الدورة الوزارية الـ28 للإسكوا تتخذ قرارات لافتة

شخصيات عربية رفيعة تصدر "إعلان تونس"

المعنيون اثناء الاعلان عن القرارات

شخصيات مهمة ولافتة كان لها مشاركة فعالة في الدورة

استضافت الجمهوريّة التونسيّة من 17 إلى 18 أيلول العام 2014 الدورة الوزارية الـ28 للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعيّة لغرب آسيا (الإسكوا) التي شارك فيها مسؤولون حكوميّون من البلدان الأعضاء للجنة على المستوى الوزاري. كما شارك فيها ممثلون عن منظمات إقليمية ودولية عريقة وممثلون عن منظمات المجتمع المدني المعنيّة وشخصيات متخصصة إقليميّة ودوليّة من أصحاب الخبرات العالية. وكانت الدورة مناسبة لتسليط الضوء على أهمية التعاون العربي في بناء نماذج إنمائية جديدة تستجيب لمطالب الشعوب العربية بالعدالة الاجتماعية والإنصاف.

UN

عملاً بالمادة 12 من نظام الإسكوا الداخلي التي تنصّ على أن تتولّى البلدان الأعضاء رئاسة الدورة بالتناوب حسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية، تسلّمت مملكة البحرين، رئاسة الدورة الـ28. فيما حلّت كل من الجمهورية التونسية نائباً أول للرئيس ودولة الإمارات العربية المتحدة نائباً ثانياً. وتولّت جمهورية السودان مهام المقرّر.

إعلان تونس

الإنجاز الأهم الذي خرجت به الدورة كان "إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية". وقد أكّد ممثلو البلدان الأعضاء في "إعلان تونس" التزامهم بالعدالة الاجتماعية كقيمة جوهرية في الثقافة العربية والإسلامية، وركناً أساسياً لبناء مجتمعات آمنة ومتلاحمة ومزدهرة. كما أكّدوا السعي للعمل على تحقيق المساواة والإنصاف في بلدانهم، ومكافحة الفقر، وتحقيق استدامة التنمية، وبناء الشراكات من أجل التنمية، وهي مبادئ كرستها الصكوك والمواثيق الدولية. وأكّد المشاركون مجابهة تهديدات المساس بالتلاحم الاجتماعي وتحديات ندرة المياه وشحها، وانعدام الأمن المائي والغذائي، والتلوّث البيئي وتغيّر المناخ، وتراكم الديون على الدول العربية الفقيرة، وهي عوامل تعوق الجهود المبذولة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

وفي موقفٍ لافتٍ، أدان ممثلو البلدان الأعضاء بشدّة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المدنيين الفلسطينيين وعلى البنية التحتية، وآخرها الهجوم على غزة في تموز وآب العام 2014. وأقرّوا بأن الاحتلال الإسرائيلي وما يعتمده من سياسات وممارسات التمييز والفصل العنصري والاستمرار في سياسات الاستيطان وتهويد القدس الشرقية، هو انتهاك صارخ لحقوق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ولحقوق السوريين في الجولان المحتل.

واستنكر المشاركون تصاعد النداءات العنصرية الداعية إلى إحياء مفهوم النقاء الديني للدول، ولا سيما من الحكومة الإسرائيلية والجماعات المتطرفة الطارئة على المنطقة، الذي يشكّل انتهاكاً جسيماً لأبسط حقوق الإنسان في المساواة والتحرر والعيش في منأى عن التمييز.

موجات الإرهاب الشرسة

وأدان المشاركون موجات الإرهاب الشرسة التي تتعرض لها مجتمعاتهم فتقوّض فرصها في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية بما تمثله من تهديد لمواردها ومقدّراتها، وتبديد لمكتسباتها التنموية التي أنجزتها شعوب وحكومات المنطقة على مدار عقود متتالية.

وأكّد المشاركون التزام الدول العربية بتنمية الشباب، وذوي الاحتياجات الخاصة، وضرورة تخطي العقبات القائمة أمام تمكينهم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

> **اوصى المشاركون بتكوين رؤية موحدة للمنطقة العربية في إعداد خطة التنمية لما بعد العام 2015**

كما أكّدوا أهمية الاستفادة من طاقات المسنين وإفساح المجال أمامهم للمساهمة في عملية التنمية، والسعي إلى اتخاذ التدابير اللازمة للحد من البطالة دون تمييز.

أما بالنسبة للمرأة، فأكّد المشاركون ضرورة اعتماد سياسات، ووضع آليات لمقاومة العنف ضد المرأة، واتخاذ تدابير لدعم مشاركتها بالفعالية المطلوبة في اتخاذ القرار.

وقد طلب المشاركون إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا دمج موضوع العدالة الاجتماعية بجميع أبعاده في الإعداد لخطة التنمية لما بعد عام 2015، وأهداف التنمية المستدامة، وبلورة آليات واضحة للتنفيذ والرصد تضمن تحقيق هذه الأهداف على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، وفقاً للإمكانات المتاحة لكل دولة عضو.

فلسطين

وفي ما يخص فلسطين، طلب المشاركون إلى الأمانة التنفيذية رصد واقع الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وتتبّع تداعياته على ضوء التطورات الإقليمية والدولية، وتحليل آثاره المعوّقة لتحقيق العدالة، بجميع أبعادها في فلسطين وفي المنطقة بأسرها، لمساندة الجهود الحقوقية والقانونية لإدانة الاحتلال الإسرائيلي ودعم جهود الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه.

كما طلبوا بلورة أداة لرصد التقدم نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية وقياسه، وبناء قدرات الدول والأجهزة الإحصائية الوطنية على جمع المؤشرات الموحدة، وتكوينها، وتحليلها، ونشرها.

وقد جاء "إعلان تونس" خلاصة لأعمال حلقات الحوار المفتوحة التي تميّزت بها الدورة الـ28 للإسكوا. وقد شارك فيها شخصيات وزارية وفكريّة بارزة من المنطقة والعالم وناقشوا مواضيع العدالة الاجتماعية؛ والنهج الإنمائي الجديد؛ والسياسات الاقتصادية الداعمة للعدالة الاجتماعية؛ والعدالة العابرة للأجيال والنفاذ إلى الموارد الطبيعيّة؛ والعدالة الاجتماعية- المتابعة والقياس. والهدف من هذه الحلقات كان تحفيز حوارٍ إقليمي حول كيفيّة تعميم مبادئ العدالة الاجتماعيّة في الخطط والسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنيّة، وبناء توافق إقليمي لدفع الجهود الوطنيّة في هذا المجال.

قرارات وتوصيات لافتة

وكانت الدورة قد بدأت اجتماعاتها على مستوى كبار المسؤولين من 15 إلى 16 أيلول 2014 واتخذت قرارات لافتة تهمّ المنطقة العربية وذلك في إطار برامج عمل الإسكوا. فقد أوصى المشاركون بإعداد تقرير حول مقترح إنشاء بنك عربي للتنمية وإعادة الإعمار وتقديمه إلى قمة قادة العرب في تونس في العام 2015. كما أوصوا بتكوين رؤية موحدة للمنطقة العربية بالتنسيق مع جامعة الدول العربية في إعداد خطة التنمية لما بعد العام 2015، كما أكدوا أهمية آليات التنسيق لتجنب الازدواجية والتشعب في التقارير والمبادرات.

وأوصى المشاركون بإجراء دراسة بالتنسيق بين الإسكوا وجامعة الدول العربية لقياس وضع المنطقة العربية من حيث ما تحقق من الأهداف الإنمائية للألفية وما لم يتحقق منها، وإمكانية استكمال هذه الأهداف في الإطار الإنمائي الجديد. كما أوصوا بإدراج دراسة الآثار الاجتماعية والتداعيات المالية والاقتصادية للإرهاب على المنطقة، لا سيما في ضوء الإقرار الإقليمي والاعتراف الدولي بمخاطر ظاهرة الإرهاب على التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

ووافق المشاركون على إنشاء مركز للتكامل الإقليمي العربي مع التأكيد على أهمية التنسيق والتعاون التام مع جامعة الدول العربية.

وفي خطوة تاريخية جاءت في ضوء انضمام المزيد من البلدان العربية إلى الإسكوا والإنجازات التي حصلت منذ عام 2011، أكّد المشاركون وجوب تغيير مسمى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بحيث تصبح اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، والطلب من الأمانة التنفيذية تنفيذ هذا القرار.

على هامش الحدث

الدورة الـ28 للإسكوا كانت محطة هامة للاحتفال بالذكرى الـ40 لولادة اللجنة حيث شاهد الحضور في الجلسة الافتتاحية للاجتماعات الوزارية فيلماً وثائقياً ألقى الضوء على أهم الانجازات التي قامت بها الإسكوا منذ انطلاقتها أهمها خط الطريق باتجاه التنمية العربية الشاملة.

وعلى هامش الدورة ناقش وزراء ومسؤولون حكوميّون رفيعو المستوى تقريراً أعدّته الإسكوا يحلّل وضع الطبقة الوسطى في العالم العربي، على أن يطلق التقرير رسمياً في شهر تشرين الثاني من هذا العام. وهذا التقرير هو الأوّل من نوعه الذي يتناول بحوثاً اجتماعيّة واقتصاديّة معمّقة وتحليلاً واسع النطاق لبيانات من مختلف أنحاء المنطقة.

وقد شهدت الدورة أيضاً محطة هامة أخرى هي توقيع اتفاق إطاري للتعاون بين حكومة الجمهورية التونسية والإسكوا وذلك تحت عنوان "نحو تنمية اقتصاديّة شاملة في تونس". ويشمل الاتفاق إعداد خريطة للاستثمار في تونس مع التركيز على المناطق الأقل نموا وإعداد دراسة حول "النمو والتشغيل في تونس" تتضمن توصيات بشأن السياسات الاقتصادية اللازمة لمساندة تونس في المرحلة الانتقالية.

الدورة الوزارية الـ28 للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية

اعداد: ميرنا رضوان بالتعاون مع الأمم المتحدة - بيروت